الاعراب وحركة البنا غير حركة الاعراب لان حركة البنا لا تتغير ولا تتاثر بالعوامل وحركة الاعراب معرضة للتغير والتاثر بالعوامل اقول لم يكلف هذا الشاعر التزام مذهب البصريين في التفريق بين القاب الاعراب والقاب البنا حتى ينسب الى التسامح وقد ذهب الكوفيون الى عدم التفريق فيطلعون الفاظ هذا القبيل على القبيل الاخر وبالعكس فلم لا يجوز ان يخرج كلام الشاعر على ذلك مع ان جمعا من البصريين يقولون في بعض الاحيان ما يقوله الكوفيون من عدم التفريق ولا ينسب اليهم في ذلك تسامح وقد فعل ش ذلك في بعض المواضع وحسبك به فاى لكير في هذا الفعل حتى يحتاج الى اعتقاده ثم هذا الاعتراض على تقدير تسليم مذهب البصريين لا يتحقق فان الشاعر ادعى ان اسم المهجو يبنى عن النصب حيث كان فتحا فلم يلزم من ذلك اطلاق لقب البنا على لقب الاعراب الا ترى ان من ينتحل مذهب البصريين كابن الحاجب وغيره يقولون يعرب المفرد بالفتحة نصبا فقد ابنا الفتح عن النصب وهو عين ما وقع فيه الشاعر مع انه لم ينسب قائل ذلك الى مسامحة ولا تغيير اصطلاح فانظر الى هذا الاعتراض كيف بلغ النهاية في السماجة والبرودة قال في اثناء الكلام على قوله

فاصبر لها غير محتاج ولا ضجر ، في حادث الدهر ما يغني عن الحيل

ما احسن قول القائل

لا تجزعن لعسرة من بعدها ، يسران وعد ليس فيه خلاف

كم عسرة ضاق الغنى لنزولها ، لله في اعطافها الطاف

البيت الاول فيه اشارة الى قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا قال الامام فخر الدين قال ابن عباس يقول الله خلقت عسرا واحدا وخلقت يسرين فلن يغلب عسر يسرين وروى مقاتل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لن يغلب عسر يسرين وقرا هذه الاية وفي تقرير المعنى وجهان ذكر احدهما ثم قال الوجه الثاني ان تكون الجملة الثانية تكريرا للاولى كما كرر في قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين ويكون الغرض تكرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب وكما تكرر المفرد في قولك جاء زيد زيد والمراد يسر الدنيا وهو ما تيسر من افتتاح البلاد ويسر الاخرة وهو ثواب دخول الجنة كقوله تعالى قل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما حسن الظفر وحسن الثواب فالمراد من قوله لن يغلب عسر يسرين هذا وذلك لان عسر الدنيا بالنسبة الى يسر الدنيا ويسر الاخرة كالمنزور القليل اقول اذا كانت الجملة الثانية تقريرا للاولى لتقوية معناها في النفوس وانها من باب التاكيد اللفظي فمن اين يفهم ان المراد باليسر المذكور فيها يسران والذي في الكشاف فان قلت فما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر وبنا على الرجا وان وعد الله تعالى لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل للمكذبين لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة والثاني عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كان للجنس الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول للبعض فاذا كان الكلام الثاني مستانفا غير مكرر فقد تناول بعضا اخر ويكون الاول ما تيسر في ايام الخلفا ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا ويسر الاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب قلت كان الصفدي قصد نقل

كلام

كلام الزمخشري فافسده الاتراه جعل المراد ان اليسرين ثابتان على تقدير ان تكون الجملة الثانية موكدة للاولى تاكيدا لفظيا محتملا لارادة يسر واحد على ان يحمل الثانية تكريرا للاولى ولارادة يسرين على ان تكون الثانية عدة مستانفة فيصار باللفظ الى المعنى الاخير وهو ابلغ الاحتمالين بناء على ان قوة الرجا باعثة على حمل الوعد من الله تعالى على اوفر ما يحتمله اللفظ واوفاه وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها انه عليه الصلاة والسلام كان هو واصحابه في عسر من الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنايم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الاخرة خير له من الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الاخرة لتقطع بانه لا عسر عليه في الاخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا ان له يسرا في الدنيا ويسرا في الاخرة فتامله قال وقلت ايضا

ورب اعمى وجهه روضة ، يزهى بها كثير الديون

في خده ورد غنينا به ، عن نرجس ما فتحته العيون

اقول البيت الثاني من هذا المقطوع مسروق من قول سيف الدين علي بن قزل المشد في عميا

كانما هي بستان خلوت به ، ونام ناطوره سكران قد طفحا

يفتح فيه الورد من كمامه ، والنرجس الغض فيه بعد ما فتحا

عينت البيت الثاني على انه تحلى بنوع من انواع البديع وهو طباق الايجاب والسلب وبيت الصفدي هذا عاطل من ذلك قال عند الكلام على قوله

وانما رجل الدنيا وواحدها ، من لا يعول في الدنيا على رجل

انما كلمة تقتضي الحصر ثم قال قلت ومن الدليل على انها للحصر ان تقتضي الاثبات وما تقتضي النفي فعند تركبها وجب ان يبقى كل واحد على الاصل لان الاصل عدم التغيير فاما ان تقول كلمة ان تقتضي ثبوت غير المذكور وكلمة ما تقتضي نفي المذكور وهذا الحصر فهي هنا للحصر اقول في كلامه نظر من وجوه اما اولا فاطلاقه على مجموع انما كلمة مع انها كلمتان ولا يقال التركيب صيرهما في حكم كلمة واحدة فساغ الاطلاق تجوزا من التسامح لانا نقول قد صرح هو بانهما كلمتان وان ان مقتضية للاثبات وان ما مقتضية للنفي وان تركيبهما لا يزيل معناهما الاصلي عنهما فلو عدا كلمة واحدة للزم كون الكلمة الواحدة دالة على النفي والاثبات معا وهو باطل واما ثانيا فان هذا الدليل الذي استدل به على الحصر مذكور للناس من قبله فنسبته الى نفسه موهمة انه المخترع له وذلك لا ينبغي واما ثالثا فلان هذا الذي البحث الذي اثاره بعض الاصوليين في افادتها للحصر مردود قال ابن هشام هو مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتاكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قايم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقايم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وقد فر صاحب التلخيص من هذا الاشكال فقال لانها افادت الحصر لتضمنها معنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون الشيء يتضمن الشيء على الاطلاق فليس كل كلام تصلح فيه ما والا تصلح فيه انما قال والمحصور هنا من لا يعول اقول هو خطا لان المحصور بانما هو الجزء الذي لو كان التركيب بما والا كان واقعا بينهما والمحصور فيه هو الجزء الاخر الذي يقع بعد الا لو كان الحصر بها وبما فنقول في حصر الموصوف في الصفة انما زيد كاتب وما زيد الا كاتب فالمحصور في قوله انما رجل

Copyright King Saud University